Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (7), Issue (3) April (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

القياس عند ابن مالك في شرح التسهيل

م.د. وفاء عناد عبود العلواني جامعة الفلوجة كلية التربية قسم اللغة العربية

Analogy according to Ibn Malik in explaining the facilitation

Dr. Wafaa Enad Abboud
Teaching in the Department of Arabic Language

Research Summary;
The research dealt with an aspect of grammatical thought when Ibn Malik, namely measurement in his book Explanation of facilitation, indicating the extent of his care measurement very care; Although the original has: The rules are based on correct hearing, but he resorts to analogy - if he does not find the acceptable witness - in setting the rules of grammar and morphology, and benefiting from it in applying these rules to what is expelled and correct.

ملخص البحث

تناول البحث جانبا من جوانب الفكر النحوي عند ابن مالك, ألا وهو القياس في كتابه شرح التسهيل، مبيّنا مدى عنايته بالقياس عناية شديدة؛ لكثرة أقيسته السديدة؛ فالقياس عنده يقوم على التوسع والتيسير وقياس النظير على النظير. ومع إن الأصل عنده: إن القواعد تبنى على السماع الصحيح، لكنه يلجأ إلى القياس_ إذا لم يجد الشاهد المقبول_ في وضع قواعد النحو والصرف, والإفادة منه في تطبيق هذه القواعد على ما تطرد فيه وتصح.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله خاتم النبيين والمرسلين, وبعد:فقد كان السبق في التأليف بالقياس للفقهاء والأصوليين إذ سبقوا النحاة وأصحاب أصول النحو في التأليف وهذا أمر متفق عليه تقريبا[١] وقد بدأ القياس النحوي بسيطا حين كان العرب يقيسون الأشياء بأشباهها ، فيقيسون مالم يرد من اللغة على ما ورد ، فكانت بدايته في عهد أبي الأسود الدولي (ت٦٩هـ), فهذا ابن سلام (ت٢٣٢ هـ) يذكر بأنه: " كان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها"[٢] ، ثم بعد أبي الأسود جاء عبد الله بن أبي إسحاق (ت١٦٧هـ) الذي قيل عنه إنه: " أول من بعج النحو ومد القياس والعلل" [٣] ، ثم جاء أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) وعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) اللذان مثلا خطوة جديدة في القياس.أما الكسائي (١٨٩هـ) فكان أيضا من أهل القياس وفيه يقول :

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع [٤]

وقد أخذ القياس أشكالا جديدة غير ما كان في السابق, فمن القياس البسيط الى قياس شبه على شبه ، ولفظ على لفظ ، ثم قياس ظاهرة على ظاهرة.وقوي القياس واشتدَّ على يدي الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) وتلميذه سيبويه (ت ١٨٠هـ), فعلى آرائهما وآراء شيوخهما جل اعتماد المدارس النحوية الأخرى .ولما جاءت المئة الرابعة استتبَّ القياس، وبلغ ذروة مجده على يدي أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) وتلميذه ابن جني (ت٣٩٢هـ) اللذين نهضا به نهضة لم يحظ بمثلها قبلهما ولا بعدهما أحد حتى اليوم[٥] **خلاصة القول:** إنَّ القياس نشأ بصريا على يد علماء البصرة، من أمثال أبي الأسود الدولي، وعبد الله بن أبي اسحاق، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، وهلم جرا، ثم انتقل إلى الكوفة وعلمائها مثل الكسائي والفراء (ت٢٠٧ هـ)، ونشأ بجهود عربية خالصة، على يد علماء النحو الذين أسسوا هذا العلم.والقياس لغة: من قولهم: قاس الشيء يقيسه قيسا، واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله[٦] .وساق النحاة للقياس في الإصطلاح تعريفات كثيرة منها: التقدير.قال الأنباري (ت ٥٧٧هـ): " إنه تقدير الفرع بحكم

الأصل ، أو حمل فرع على أصل لعلة، وإجراء الأصل على الفرع ، وقيل إلحاق الفرع بالأصل بجامع " [٧] .يقول السيوطي (ت ٩١١هـ): " العرب قد تنطق بجمع لم يأت واحده فهي تقدره وإن لم يسمع " [٨] .

والسؤال الذي يشخص أمامنا الآن هو: آفاق القياس النحوي عند ابن مالك، وأين ترسم حدوده ؟

الذي يتبادر إلى الذهن في هذا المقام هو أن حدود القياس النحوي عند ابن مالك يفترض أن لا تتجاوز حدود القياس البصري، إذ عد ابن مالك في دراساته النحوية بصريا في أغلب آرائه واصطلاحاته، وكان بصريا في منهجه في البحث أيضا [٩]ولهذا عدَّه ابراهيم مصطفى من متأخري البصريين[١٠]وعليه فلا بد أن يكون قياسه مطابقا لما قاسوه البصريين الذين لا يعتدون إلا بالفصيح: " المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة " [١١] . وقد ارتأينا – لأغراض شكلية تتصل بتقسيم الكلمة التقليدي_ أن نقسم النماذج التي استقرأناها في هذا السبيل, والتي كان فيها القياس حكمه الفيصل، على ثلاثة محاور: محور الأسماء، ومحور الأفعال، ومحور الحروف.

المحور الأول: في الأسماء.

اختلف النحاة في (إيّا) على ثلاثة مذاهب:الأول: وهو مذهب سيبويه إنّ (إيّا) ضمير[١٢] .**الثاني:** إنّ (إيّا) حرف عماد جيء به توصلا للضمير, والضمير هو اللواحق، وجيء بهذا العماد ليكون دعامة يعتمد عليها، وهو مذهب الفراء[١٣] .**الثالث:** إنّ (إيّا) اسم ظاهر، والكاف هو الضمير، وهو مذهب الزجاج.وهنا اختار ابن مالك مذهب سيبويه متصديا للرد على الزجاج بثلاثة أدلة قياسية فتجده يقول في:**الدليل القياسي الأول** :إنَّ (إيّا) عنده تخلف ضمير النصب المتصل عند تعذر إتصاله، لتقديمه على العامل نحو: إيّاك أكرمت، أو لإضماره نحو: إيّاك والأسد، لانفصاله بحصر أو غيره نحو: ما أكرم إلا إيّاك، وأكرمته وإيّاك، فخلفه كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة؛ ولأن بعض المرفوعات كجزء من رافعه، وقد ثبت لضميره منفصل، فثبوت ذلك لضمير النصب أولى، إذ لا شيء من المنصوبات كجزء من ناصبه [١٤] **أما دليله القياسي الثاني:** فعنده إنّ (إيّا) لا تقع في موضع رفع إلا نادرا فقال: " وكل اسم لا يقع في موضع رفع, فهو مضمر أو مصدر أو ظرف أو حال أو منادى ومباينة (إيّا) لغير المضمر متيقنة, فتعين كونه مضمرا " [١٥]ومن ثم يرد دليله الثالث قائلا : " إنّ (إيّا) لو كان ظاهرا لكان تأخره عن العامل واتصاله به جانزا, بل راجحا على انفصاله عنه, وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة. والأمر بخلاف ذلك، فامتنع كونه ظاهرا , ولزم كونه ضمير " [١٦] إنّ الحكم بالضعف على مجيء – إيّا – ضمير مضاف إليها لا لشيء إلا لكوننا لم نعهد إضافة الضمائر, وبالتالي الحكم على قولهم: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيّا الشواب. بالشذوذ[١٧] , هذا أمر يضيّق واسعا على العربية، ونحن إن لم نأخذ بالقياس على ما ورد عن العرب, وعلى المقاييس الذهنية, فلا شك إننا سنجمد القواعد النحوية, ومن هنا نجد إنّ ابن مالك يفصح عن فطنته, وبعد تصوره حين ذكر المقاييس الذهنية التي شكلت مظهراً من مظاهر قياسه العقلي، الذي يفسر لنا ظواهر اللغة تفسيراً واقعيا، بموجب ما تقتضيها القوانين التي تحكم الكلام العربي، وتحكم كل كلام سواه. وهذا ما يجعلنا نطمئن إلى ماجاء به ابن مالك.**انفراد الجملة الإسمية_ الواقعة حالا_ بالضمير**جوّز سيبويه[١٨] إنفراد الجملة الإسمية – الواقعة حالاً . بالضمير نحو: جاء زيد يده على رأسه، وهذا ما عليه جمهور النحاة.أمّا الفراء, فذهب إلى الندرة والشذوذ، وتبعه الزمخشري في أحد قوليه, ولكنه في الكشاف رجع إلى قول الجمهور[١٩]وبعد تأمل ابن مالك رأي الزمخشري بندرة قولهم: كلمته فوه إلى فيّ، بيّن إن ذلك من المسائل التي حرفته عن الصواب، وعجزت ناصره عن الجواب، ولهذا تنبه في الكشاف, فجعل قوله تعالى: بعضكم لبعض عدو (البقرة) (٣٦) في موضع نصب على الحال [٢٠] ؛ وذلك لكثرة النصوص الواردة في الاستغناء عن الواو بالضمير من ذلك قوله تعالى: وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو (طه) (١٢٣) ، وقوله تعالى: اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو (البقرة) (١٠١). فضلا عن ذلك فان إفراد الضمير عند ابن مالك أقيس من إفراد الواو؛ لأن: " إفراد الضمير وجد في الحال وشبهها وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على الواو " [٢١] . ويصف ابن عقيل قول الفراء بالضعف؛ لكثرة ماورد من ذلك في القرآن وغيره[٢٢]أما الجامي فتكتفي عنده الجملة الإسمية بالضمير – من غير ضعف – لعدم قوة استقلالها[٢٣] بل تجد سيبويه يذهب إلى تقدير وجود الضمير – إن عدم – دون الواو لكونه معلوماً.فيحكي قولهم: مررت بالبر قفيز بدرهم، أي: قفيزٌ منه بدرهم، وجاز هذا كما جاز في الإبتداء: السمنُ منوانٌ بدرهم، على تقدير: منوان منه بدرهم، فلو قيل: بيع السمن منوان بدرهم على تقدير: منه, وجعل الجملة حالاً, لجاز , وحَسُن [٢٤] .**_ انفصال الضمير بعد (إلا) الاستثنائية**.ذكر ابن مالك خمسة أوجه قياسية لتقرير إنفصال الضمير بعد أداة الاستثناء (إلا) وهي:**الوجه الأول:** قوله: " إن المنصوب بـ(إلا) لما كان منصوبا, لا مرفوع معه أشبه المنصوب على التحذير والنداء، فاستحق الإنفصال إذا كان مضمرا، كما استحق شبيهه " [٢٥]نجد إن ابن مالك قاس إنفصال الضمير المنصوب بعد – إلا _ على المنصوب للتحذير نحو: إياك من الأسد، والنداء نحو: يا هذا الرجلُ؛ لإشتراكهم في عدم وجود مرفوع معهم، ومعلوم إن الضمير المنصوب

على التحذير, والنداء لا يكون إلا منفصلاً, ولذا لم يأت الضمير بعد – إلا – متصلاً.**الوجه الثاني:** قوله: " إن الانفصال ملتزم في التفريغ المحقق, والمقدر لذا فيلتزم مع عدم التفريغ ليجري الباب على سنن واحد " [٢٦] فقول ابن مالك: " إن الانفصال ملتزم إلخ، أي لعدم عملها في حال التفريغ إذ(لو كانت (إلا) عاملة لجاز إتصال الضمير بها؛ لأن الضمير يتصل بعامله " [٢٧]فجعل ابن مالك دليل القياس مسوغاً لإنفصال الضمير بعد (إلا)عند عدم التفريغ ليجري الباب على سنن واحد**الوجه الثالث:** قوله: " إنّ (إلا) لو استثنى بها في حكم جملة مختصرة, فكره وقوعه ضميراً متصلاً؛ لأنه مختصر بالنسبة إلى المنفصل، والاختصار بعد الاختصار إجحاف " [٢٨] **الوجه الرابع:** قوله: " إن (إلا) تشبه (ما) النافية في مرافقة الفعل معنى لا لفظاً، وفي الإعمال تارة والإهمال تارة، ومعمول (ما) إذا كان مضمراً لا يكون إلا منفصلاً، فألحقت بها (إلا) " [٢٩]ومما ورد في القرآن الكريم من إنفصال الضمير بعد (ما) النافية, قوله تعالى: (ما هذا بشرا)(يوسف) (٣١)، وقوله تعالى: (ما من أمهاتهم) (المجادلة/٢) . وورد مجيء (ما) النافية مرافقة للفعل معنى لا لفظا, كما ورد مجينها عاملة ومهملة, وهي من هذه الأوجه تشبه (إلا) الاستثنائية فاستخدم ابن مالك قياس الشبه على الشبه ليقرر انفصال الضمير بعدها كما انفصل بعد (ما) النافية.**الوجه الخامس:** " إنّ (إلا) تشبه (لا) العاطفة في لزوم التوسط ، وجعل ما بعدها مخالفاً لما قبلها و (لا) العاطفة لا يليها المضمر إلا منفصلاً , فجرت في ذلك مجراها " [٣٠] ؛ وذلك لأن (إلا) عندهم – أي عند الكوفيين – من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، وهي بمنزلة (لا) العاطفة من حيث كون ما بعدها يخالف ما قبلها[٣١] .

ـ في المضاف الى ياء المتكلم أربعة مذاهب:

أحدها: إنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة, وهو مذهب الجمهور[٣٢] .**والثاني:** إنه لا معرب ولا مبني, وإليه ذهب ابن جني [٣٣]**والثالث:** إنه مبني, وإليه ذهب الجرجاني (ت٤٧١هـ) [٣٤] ، وابن الخشاب(ت ٥٦٧هـ) [٣٥] ." وكلا المذهبين بيّن الضعف. والله اعلم " [٣٦]**والرابع:** إنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة, وفي الجر بكسرة ظاهرة, وإليه ذهب ابن مالك[٣٧] ولم ير ابن مالك بُدأ في مخالفة المذهب الثالث، إذ لا سبب فيه من أسباب البناء التي يترتب عليها بناء الأسماء .وما زعمه الجرجاني في إن سبب بنائه؟ إضافته إلى غير متمكن. رد ذلك بثلاثة أوجه: أحدها: إنَّ ذلك يوجب أن يكون المضاف إلى الكاف والهاء، وسائر الضمائر مساوياً للمضاف إلى الياء، وذلك باطل, وما يستلزم باطلا, فهو باطل.الثاني: إن ذلك يوجب بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم, وذلك –أيضاً – باطل.الثالث: إن المضاف إلى غير متمكن، لا يجوز بناؤه دون أن يكون ذا إبهام يفتقر بسببه إلى الإضافة لتكتمل دلالته بها كـ (غير) و (مثل)، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط في خفاء إعرابه ذلك, فعلم أنه معرب تقديراً. [٣٨] ويبدو أن ابن مالك راق له تقديم توجيها حين بيَّن إن الجرجاني لو زعم إن سبب بنائه؟ تقدير إعرابه بلزوم إنكسار آخره, لزم من ذلك الحكم ببناء المقصور، وبناء المتبع ، وبناء المحكي, فإن آخر كل واحد منها ممنوع من ظهور الإعراب، ولا قائل بأنه مبني، بل هو معرب تقديراً. فكذلك المضاف إلى ياء المتكلم معرب تقديراً.وهذان التوجيهان من المعاني التي انفرد ابن مالك بالعثور عليها دون سبق إليها[٣٩] . والواضح هنا تضافر المعنى مع القياس في تشكيل الأوجه النحوية لدى ابن مالك في رفضه توجيه الجرجاني المحتمل.

المحور الثاني: في الأفعال

ـ استعمل ابن مالك دليل القياس لإثبات أصل (حبذا) والتي لها عند النحاة ثلاثة مذاهب في أصلها:**أحدها:** مذهب سيبويه[٤٠] ، ويتبعه أبو علي في البغداديات[٤١] ، وابن برهان وابن خروف[٤٢] والخضري[٤٣] ، إلى إن (حبَّ) فعل ماض، و(ذا) فاعله، أما المخصوص, فجوزوا أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، وجوزوا أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: هو زيد، أي: الممدوح أو المذموم: زيد[٤٤]**الثاني:** مذهب المبرد [٤٥] وابن السراج [٤٦] وابن هشام اللخمي، واختار مذهبهم ابن عصفور، وهو: إن (حبذا) اسم، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبر مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت (حبَّ) مع (ذا) وجعلتا اسماً واحداً [٤٧]**الثالث:** مذهب قوم منهم ابن درستويه، إلى أن (حبذا) فعل ماض، و(زيد) فاعله،فركبت (حبَّ) مع (ذا)، وجعلتا فعلا [٤٨]قال ابن عقيل: " وهذا أضعف المذاهب" [٤٩]وهنا يحتج ابن مالك لاختياره الذي وافق فيه سيبويه، ومن تبعه بثلاثة أدلة قياسية:**أحدها:** بقاء فعلية (حبَّ) وفاعلية (ذا) بعد التركيب، وإنهما لم يتغيرا معنى ولا لفظاً, فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه، كما وجب بقاء حرفية (لا) وإسمية ما ركب معها في نحو: لا غلام لك، مع إن التركيب قد أحدث في اسم (لا) لفظاً ومعنى ما لم يكن، فبقاء جزءى (حبذا) على ما كانا عليه أولى؛ لأن التركيب لم يغيرهما لفظاً ولا معنى [٥٠] وما قاله ابن مالك: فيه نظر، فإن معنى (حبَّ) مفردة عن (ذا) المدح مع التعجب وتكون مثل (ساء) و (حسن) وغيرهما من الأفعال التي حولت إلى وزن (فعل) للدلالة على المدح مع تضمن معنى التعجب، فإذا اسندت إلى (ذا) فإنها تتغير لفظاً بلزوم فتح (الحاء) منها. أما إذا أفردت فيجوز حينئذ أن تفتح حاؤها استصحاباً لحالها، وأن تجعل عليها الضمة التي كانت للعين، فيقال: (حُبَّ زيد) و (حَبَّ زيد) قال الشاعر :

وحُبَّ بها مقتولة حين تُقتَلُ [٥١] .

أيضاً يجوز في فاعل (حبَّ) في حال الإفراد جره بالباء الزائدة، كالشاهد السابق تشبيهاً بفاعل أفعل في التعجب [٥٢] بل إن ابن مالك يصرح بأن التركيب قد أحدث في اسم (لا) لفظاً ومعنى ما لم يكن، ويستدل به على إن بقاء جزئى (حبذا) على ما كانا عليه أولى؛ لأن التركيب لم يغيرهما لفظا ومعنى على قوله [٥٣] لكنه منقوض بما سبق.**الثاني:** لو كان حبذا مركبا، مخرجاً لها من نوع إلى نوع؛ لكان لازما كلزوم تركيب (إذما)، ومعلوم أن تركيب (حبذا) لا يلزم؛ الجواز الإقتصار على (حبَّ) عند العطف.

كقول بعض الأنصار:

فحبّذا رباً وحبّ ديناً [٥٤].

أي: وحبذا ديناً، فحذف (ذا) ولم يتغير المعنى، ولا يفعل ذلك بـ (إذما) وغيرها من المركبات تركيباً مخرجاً من نوع إلى نوع، فعلم بذلك إن تركيب (حبذا) ليس مخرجاً من نوع إلى نوع.يقول أبو حيان رادّاً على ابن مالك: " ولا دليل في ذلك، إذ قوله (وحبَّ دينا) من باب: (نعم رجلاً) أي: وحب ديناً دينا ، أضمر في (حبَّ) كما أضمر في (نعم) و (ديناً) تمييز لذلك المضمر، وحذف المخصوص لدلالة المعنى عليه " [٥٥]ودعوى التركيب في (حبذا) ليست مستبعدة، فإن فريقاً قد ذهب في (نعم الرجل) من (نعم الرجل زيد) مذهب التركيب، فهما اسمان عندهم محكيان بمنزلة (تأبط شراً) و (برق نحره) وهما جملتان في الأصل نقلا عن أصلهما وسمى بهما، وعليه فالأولى في(حبذا) القول بالتركيب [٥٦] ومما يقوي مذهب التركيب إنه " لما ركب الفعل مع الفاعل في (حبذا) لم يجز تأنيث الفعل, ولا تثنيته ولا جمعه؛ لأنه قد صار في منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة لا يجوز فيه شيء من ذلك، والذي يدل على أنهما بنيا وجعلا شيئاً واحداً إنه لا يجوز أن يفصل بين الفعل فيه وبين (ذا) بشيء، ولا يقال: (حب في الدار ذا)، ولا (حب اليوم ذا) " [٥٧] ، كما إنه لا يقال: (حبَّذا) ويكتفى به ككلام تام مكون من فعل وفاعل ، فدل هذا على إنه مركب تركيباً يغير حال الكلمة عما كانت له، وله نظائر في التركيب الإسنادي، مثل: (تأبط شراً) و (برق نحره)، ويقوي ذلك أيضاً **قول العرب:(لا تحبذه بما لا ينفعه)** [٥٨] . أي لا تقل له: (حبذا) فاشتقاقهم الفعل منهما أقوى دلالة على شدة امتزاجهما [٥٩]**الثالث:** لو كان (حبذا) مبتدأ لدخلت عليه نواسخ الإبتداء، كما تدخل على غيره من المبتدآت، فكان يقال: إن حبذا زيد، وكان حبذا زيدا، وفي منع ذلك, دلالة على إن (حبذا) ليس مبتدأ، وأيضاً لو للزم إذا دخلت عليه (لا) أن يعطف عليه منفي بـ (لا) أخرى، فكان يمتنع أن يقال: لا حبذا زيد, حتى يقال: ولا مرضي فعله, ونحو ذلك، كما كان يفعل مع المبتدأ الذي حبذا مؤدٍ معناه [٦٠]أما في دخول (لا) على (حبذا) ففيه إشكالاً، ويبقى هذا الإشكال حتى على مذهب ابن مالك في إدعاء فعلية (حب) وفاعلية (ذا) يقول أبو حيان: ودخول (لا) على (حبذا) مشكل على كل إعراب (حبذا) [٦١] ووجه الإشكال دخول (لا) على الماضي الذي لا يتصرف على رأي ابن مالك في (حبذا) سواء أكان (حبذا) فعلاً وفاعلاً أم اسماأما إذا كان اسماً لزم عدم تكرار (لا), كما استشكله ابن مالك، لكن ابن مالك احتج على مدعي الإسمية – المبرد وغيره – بما هو جائز عنده فإن المبرد يجيز دخول (لا) التبرئة بدون تكرار, إذا فقدت شرطاً في النثر, فضلاً عن الشعر[٦٢] أما أقوى الردود على مدعي الإسمية, فهو ما قاله ابن مالك: إنه لو كان (حبذا) مبتدأ لدخلت عليه نواسخ الابتداء، كما تدخل على غيره من المبتدأت.وقوله: إن (حبذا) جارية مجرى المثل، ولذلك لا يدخل عليها النواسخ ، قال عن نواسخ الابتداء: " ودخولها على (حبذا): وهي هنا لا تدخل؛ لأن (حبذا) جار مجرى المثل، والمثل وما جرى مجراه لا يغيران " [٦٣] .

والواضح من هذه الأدلة التي احتج بها ابن مالك لرأيه بأدلة قياسية عقلية تقوم على الاحتجاج بالنظير, والشبيه من الواضح, إنه يستعين بمنطق اللغة في استخداماتها المتنوعة، ليماثل بينها وبين الحالة التي يحتج لها، وينتهي بعد احتجاجه بهذه النظائر إلى إبطال الرأي الذي لا يؤيده، وتقوية اختياره الذي يطمئن إلى صحته.

المحور الثالث في الحروف.

ـ إعمال (إن) مع زيادة (ما)نقل ابن برهان رواية الأخفش عن العرب: إنما زيداً قائم، فأعمل مع زيادة (ما)وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب. واختلف النحاة في القياس على ما سمع بأربعة أقوال:**أحدها:** امتناع قياس ذلك المسموع في بقية أخوات (إن), وهي (أن) و (كان) و (لعل) و (لكن) وقوفاً مع السماع، ذهب إلى ذلك سيبويه والأخفش [٦٤] **الثاني:** القياس على ما سمع في (إنما) مطلقا في بقية أخواتها الأربعة، إذ لا فرق. ذهب إلى ذلك الزجاج [٦٥] وابن السراج [٦٦] والزمخشري) [٦٧] وابن مالك[٦٨] **الثالث:** تسويغ القياس في (لعل) فقط؛ لأنها أقرب إلى (ليت) حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ: (فأطلع) [٦٩]إن (لعل) ضمنت معنى (ليت) ذهب إلى ذلك الفراء [٧٠]**الرابع:** تسويغ القياس في (لعل) وفي (كأن) لقربهما من (ليت)؛ لأن الكلام معهما صار غير خبر، ذهب إلى ذلك ابن أبي الربيع [٧١]والجمهور على إن إعمالها عند اتصال (ما) غير مسموع, ثم اختلفوا في جوازه قياساً، وذكر ابن مالك إن الإعمال قد سمع في (إنما), وهو قليل, وذكر إن الكسائي والأخفش رواياه عن العرب [٧٢] .وإنما أهملت هذه الأحرف لزوال اختصاصها بالأسماء, فتدخل على الفعل نحو: (قل إنما يوحى } (الأنبياء (١٠٨)، (كأنما يساقون

) (الأنفال (٦)[٧٣]ولكن لا يفوتنا إن هذه الأحرف ما زالت تدخل على الأسماء, فيكفي لابن مالك, ومن وافقه أن يقول في صحة الإعمال، الإختصاص بحسب الأصل، ولا يضر عروض زواله، ولذلك نظائر كثيرة كجواز (إن) المخففة من الثقيلة على قلةٍ مع تعليلهم إعمالها بكثرة بزوال اختصاصها بالأسماء كما في: (وإن كانت لكبيرة) (البقرة ١٤٣)[٧٤].وحكى الإعمال سيبويه والأخفش [٧٥] , فأما قراءة الحرميين [٧٦]،قال سيبويه:" حدثنا من نثق به,إنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق كما قالوا: كان ثدييه حقان " [٧٧] ففيها إعمال (إن) المخففة، وهي لغة ثانية عن العرب.ثم قال: " ووجهه من القياس إن (إن) مشبهة في نصبها بالفعل، والفعل يعمل محذوفاً, كما يعمل غير محذوف نحو: لم يك زيد منطلقاً: { فلا تك في مرية (هود (١٠٩) وكذلك لا أدرِ " [٧٨][٧٩]فمما تقدم نثبت إن سيبويه جوز إعمال (إن) المخففة وإن كان على قلة. أما في (إنما) فحجته في إهمال العمل, هو الوقوف على ما سمع من العرب أما ابن السراج والزجاج والزمخشري وابن مالك, فذهبوا إلى جواز الإعمال في كل الأحرف المتصلة بـ(ما) الكافة قياساً لما لم يسمع عن العرب على ما سمع [٨٠] وخلاصة البحث تبين إن الخلاف في جواز القياس على ما سمع من العرب في إعمال (إن) إذا لحقتها (ما) من عدمه. وهذا القياس سائغ عند ابن مالك [٨١] ، وإن خالف فيه النحاة أمثال سيبويه والأخفش.

ـ **(السين) أصل بذاته**.ذهب سيبويه وجمهور البصريين [٨٢] إلى أن السين أصل قائم بذاته وليس مقتطعاً من (سوف).

أما الكوفيون [٨٣] , فمذهبهم إن السين مقتطعة من سوف وجاء عن العرب: سف أفعل، وسَوْ أفعل ، وسَيْ أفعل وهي أغربهن, ومنع ابن مالك أن تكون السين أصل قائم بذاته, ووجه رأي البصريين بقوله: " وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل " [٨٤] وأيضاً؛ لأنهم أجمعوا على إن: سف وسَو وسي عند من أثبتها فروع سوف، فلتكن السين أيضاً فرعها " [٨٥] ؛ لأن التخصيص دون مخصص مردود.وجزم ابن مالك بأن " هذا التصرف في (سوف) بالحذف شبيهاً بما فعل بـ(أيمن الله) في القسم حين قيل: أيْمُ الله، وامُ الله ، ومُنُ الله ومُ الله، وقريبا من قولهم في حاش: حاش، وحشا، وفي: أُفَّى: أُفَّهْ وإفْ " [٨٦]وجزم أيضا بأنهما يردان لمعنى واحد، واحتكم لما يزعم بالقياس والسماع أما القياس, فإن الماضي والمستقبل متقابلان والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي, من دون تعرض لقرب الزمان وبعده ، فكذلك ينبغي أن يقصد بالمستقبل مطلق الاستقبال من دون تعرض لقرب الزمان وبعده [٨٧]وأما السماع, فقد قال تعالى: (وسوف يؤتي الله المؤمنين أجراً عظيما)(النساء/ ١٤٦وقال تعالى: ((أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما)) (النساء / ١٦٢) وقال تعالى: ((كلا مسيعلمون))(النبا/٤) ، وقال تعالى: ((ثم كلاً سوف يعلمون)) (التكاثر/٤)فهذا كله صريح في توافق سيفعل وسوف يفعل في الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت في قرب وبعد إلا أن سيفعل أخف، فكان استعمالها أكثر.أمّا مقالة البصريين أن (سوف) أكثر تنفيساً من السين[٨٨] استناداً إلى أن زيادة المباني تدل على زيادة المعاني، لا تخلو من ضعف؛ لأن استقراء كلامهم يدل على أنهما قد وردا لمعنى واحد، كما سمعنا قبل قليل الشواهد التي ساقها ابن مالك، وتسارع إلى القول بأننا لا ننكر أن تكون زيادة المبنى دالة على زيادة المعنى, فهذا ما نقول به، ولكن الذي ننكره التعميم في هذه القاعدة، وقد التفت ابن هشام إلى ذلك إذ قال: " وكأن القائل بذلك _ يعني البصريين – نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس بمطرد ..." [٨٩]ويظاهر ما نزعم إن (فَعِل) فيه من المبالغة ما ليس في (فاعل)، ومع ذلك هو أقل حروفاوخلاصة ما يؤيده هذا البحث إن السين و (سوف) يردان لمعنى واحد, وربما وردت (سوف) أكثر تنفيسا لضرب من التوكيد.

الخاتمة والنتائج:

إن أبرز النتائج المستخرجة من هذا التتبع لأقيسة ابن مالك في شرح التسهيل تتلخص بما يلي:

١ عنايته بالقياس عناية شديدة، وقد بلغت أقيسته من الكثرة بحيث يمكن القول إن كتابه (شرح التسهيل) إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة.

٢ – القياس عنده يقوم على التوسع، والتيسير وقياس النظير على النظير.

٣– الأصل عنده: إن القواعد تبنى على السماع الصحيح، لكنه يلجأ إلى القياس إذا لم يجد الشاهد المقبول.

٤– إعتماده على القياس في وضع قواعد النحو والصرف والإستفادة منه في تطبيق هذه القواعد على ما تطرد فيه وتصح.

٥ – بث في كتابه الكثير من الجمل والعبارات القياسية التي يصرح بأنها قياس، وقد لا يصرح فيكنى عنه بعبارات يفهم منها إن مقصده القياس.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

_ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (٨٠٢هـ) تحقيق الدكتور طارق الجنابي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت (د.ت).

_ ابن الناظم النحوي : محمد علي حمزة سعيد ، مطبعة اسعد، بغداد، العراق, ١٩٧٧.

_ إحياء النحو : الأستاذ ابراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر,القاهرة ، ١٩٥٩م .

_ ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد ، مراجعة الدكتور رمضان عبد النواب مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ ها ١٩٩٨م .

_ الأشباه والنظائر : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق عبد الرؤوف سعد ، طبعة مصر ، ١٣٩٥ هـ. ١٩٧٥م

_ اصلاح المنطق : لابن السكيت (٢٤٤هـ) ، شرح وتحقيق احمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة دار المعارف ١٩٩٢

_ الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن السري بن السراج (٣١٦هـ) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالةالطبعة الثانية ، ١٩٨٧م

_ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، (دت) .

_ الإيضاح في شرح المفصل : ابو عمر عثمان بن عمر ابن الحاجب النحوي ٦٤٦) هـ ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢م .

_ تاج العروس من جواهر القاموس: للسيد محمد مرتضى الحسني الزبيدي (١٢٠٥هـ)، طبعة المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٦هـ، وأعادت نشره دار صادر, بيروت .

_ التصريح على التوضيح : الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ)، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٤م

– الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي : ابو عبد الله احمد الأنصاري القرطبي (٦٧١ هـ) ، تصحيح احمد عبد العليم البردوني ، الطبعة الثالثة ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

_ الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق طه محسن، مطبعة جامعة الموصل ١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦م .

_ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : محمد الخضري (١٢٨٧ هـ) ، شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ ١٩٩٨١م .

_ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة عشر، ١٩٧٤م.

_ شرح التسهيل: لابن مالك النحوي (٦٧٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م .

_ شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

_ شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، (دت) .

_ شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ابو عبد الله محمد بن عيسى السلسبيلي (ت٧٧٠هـ)، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٩١٠م .

– طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي (ت٢٣٢هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٢م .

– الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨ هـ)، دراسة وتحقيق أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣١م.

_ في أصول النحو : سعيد الأفغاني ، جامعة دمشق ، دمشق ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٤م .

_ القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة : محمد عاشور المتويح ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، بنغازي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٨٦م .

_ الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، وطبعة المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٦هـ.

_ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، (دت)

_ لسان العرب : جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (٧١١) هـ) دار صادر ، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت ١٩٥٦م .
_ لمع الأدلة في أصول النحو : أبو البركات الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م مطبوع مع الإغراب في جدل الإعراب .
_ المرتجل في شرح الجمل : ابو محمد عبد الله بن احمد بن احمد بن الخشاب (٥٦٧هـ) ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، ١٩٧٢م .
_ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ابو علي النحوي (٣٧٧هـ) ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٣م .
_ المساعد على تسهيل الفوائد : لابن عقيل ، تحقيق احمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢.
_ المطالع السعيدة في شرح الفريدة : جلال السيوطي ، تحقيق : الدكتور نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة للطباعة بغداد ١٩٧٧م .
_ معاني القرآن : يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧ هـ) ، تحقيق احمد نجاتي وعبد الحليم النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥م .
_ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني ، القاهرة (د.ت) .
_ المفصل في علم اللغة: محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق محمد عز الدين السعيدي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ١٩٩٠م
_ المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢م.
_ المقتضب: أبو العباس. محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٣٨٢ هـ. ١٩٦٣م .
_ النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (٨٣٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (دت) .
_ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: جلال الدين السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت (د.ت).

هوامش البحث

(١) ينظر القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ١٥ – ٩٧ .
(٢) طبقات فحول الشعراء ١٢١/١.
(٣) المصدر السابق ١٤١/١ .
(٤) معجم الأدباء ٩٩١/٤ .
(٥) ينظر في أصول النحو ٧٦ .
(٦) ينظر لسان العرب مادة (قيس) .
(٧) الأشباه والنظائر ٢٠٧/٣ .
(٨) لمع الأدلة ٩٣ .
(٩) ينظر: ابن الناظم النحوي ٢٤٥ .
(١٠) إحياء النحو ٥٧
(١١) لمع الأدلة ٩٥ .
(١٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٥٥ .
(١٣) ينظر: الهمع ٦١/١ والجنى الداني ٩١
(١٤) شرح التسهيل ١/ ١٤٤ – ١٤٥ .
(١٥) المصدر السابق١/ ١٤٥ .
(١٦) المصدر السابق١/ ١٤٥
(١٧) ينظر شرح التصريح١/ ١٠٣ – ١٠٤ ، وحاشية الصبان ١١٥/١ .
(١٨) ينظر الكتاب ٣٩١/١ .
(١٩) ينظر الكشاف ١٧٦/١ .
(٢٠) ينظر شرح التسهيل ٣٦٥/٢ ، والكشاف ١٧٦/١ .

(٢١) شرح التسهيل ٣٦٦/٢ .

(٢٢) ينظر المساعد ٤٦/٢ .

(٢٣) الفوائد الضيائية ١/ ٣٩٣

(٢٤) ينظر الكتاب ٣٩٦/١ .

(٢٥) شرح التسهيل ٢٧٥/٢

(٢٦) المصدر السابق ٢٧٥/٢

(٢٧) حاشية الصبان ٢٠٥/١ .

(٢٨) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٥.

(٢٩) المصدر السابق ٢٧٥/٢.

(٣٠) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٦.

(٣١) ينظر: شرح التصريح ٣٤٩/١.

(٣٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٤٧/٥.

(٣٣) ينظر: رأي ابن جني في الأشموني ٢٨٣/٢.

(٣٤) المقتصد ١/ ٢٤٠

(٣٥) ينظر: المرتجل ١٠٧

(٣٦) حاشية الصبان ٤٢٥/١.

(٣٧) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٩/٣.

(٣٨) ينظر: المصدر نفسه ٢٨٠/٣.

(٣٩) ينظر: المصدر نفسه ٢٨٠/٣.

(٤٠) ينظر: الكتاب ١٨٠/٣.

(٤١) البغداديات ٢٠١_ ٢٠٤.

(٤٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٣/٣.

(٤٣) حاشية الخضري ٥٢/٢.

(٤٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ١٤١.

(٤٥) ينظر: المقتضب ١٤٥/٢.

(٤٦) ينظر: الأصول في النحو ١١٥/١.

(٤٧) ينظر: شرح التسهيل ٢٣/٣_٢٤.

(٤٨) ينظر: المصدر نفسه٢٤/٣, وشرح ابن عقيل ١٤١/٣.

(٤٩) شرح ابن عقيل ١٤١/٣.

(٥٠) ينظر: شرح التسهيل ٢٣/٣_ ٢٤.

(٥١) عجز بيت من الطويل للأخطل وصدره فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها " شرح المفصل لإبن يعيش ١٢٩/٧ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، والأشموني ٣/ ٤٢, والهمع ٨٩/٢, ويروى البيت بفتح الحاء وضمها.

(٥٢) ينظر شرح المفصل ١٤١/٧ ، وشرح التسهيل ٢٤/٣ ، وارتشاف الضرب ٢٠٦٣/٤ ، والهمع ٨٩/٢.

(٥٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٤/٣.

(٥٤) الرجز لعبد الله بن رواحة وهو في شرح التسهيل ٢٤/٣ ، ٢٨ ، والمساعد١٤٤/٢ ، والتصريح ٤٩٩/٢ ، والأشموني ٤٢/٣ .

(٥٥) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٦٣.

[٥٦] ينظر في اسناد (نعم) الى الفاعل وجعلهما اسمين محكيين : ارتشاف الضرب ٢٠٤/٤ ، والمساعد ١٢٠/٢ ، والتصريح ٩٤/٢ ، والهمع ٨٨/٢.

[٥٧] شرح المفصل ١٤٠/٧, والتصريح ٩٩/٢.

[٥٨] ينظر: تاج العروس مادة (حبذا).

[٥٩] ينظر: سر صناعة العرب ٢٠٠/١.

[٦٠] ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٣_٢٤.

[٦١] ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٦٠/٤.

[٦٢] ينظر رأي المبرد في المقتضب ٣٦٠/٤ ، وشرح المفصل١١٢/٢، وينظر الإشكال في دخول (لا) على (حبذا) في المساعد ١٤٠/٢ ، والتصريح ٩٩/٢ ، والهمع ٨٨/٢ , ٨٩ ، وحاشية الصبان ٤٠/٣ .

[٦٣] شرح التسهيل ٢٧/٣ ، وينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٦١/٤ .

[٦٤] ينظر: الكتاب ١٣٨/٢, وارتشاف الضرب ١٥٧/٢.

[٦٥] ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٧/٢.

[٦٦] ينظر: الأصول في النحو ٢٣٢/١.

[٦٧] المفصل ٢٩٣.

[٦٨] ينظر: شرح التسهيل ٤١٩/٢.

[٦٩] ينظر: النشر في القراءات العشر ٣٦٥/٢.

[٧٠] ينظر: معاني القرآن ٩/٣.

[٧١] في ارتشاف الضرب ١٥٧/٢: عزاه البسيط إلى الأخفش ، واختاره ابن أبيالربيع .

[٧٢] ينظر الجني الداني في حروف المعاني ٣٩٥

[٧٣] ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٣٠٧ .

[٧٤] ينظر: حاشية الصبان ٤١٩/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣١٧/١ ،وحاشية الخضري على ابن عقيل ٣٠٧/١ .

[٧٥] ينظر: شرح ابن عقيل ١٧٢/١ .

[٧٦] ينظر: المحتسب ٩/١.

[٧٧] الكتاب ١٤٠/٢.

[٧٨] المصدر السابق

[٧٩] ينظر: تفسير القرطبي ١٠٤/٩ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣٩٨/٦.

[٨٠] ينظر ارتشاف الضرب ٧/٣ ، والمطالع السعيدة ١٣٣/٢ .

[٨١] ينظر: شرح التسهيل ٤١٩/١.

[٨٢] ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٤/٣، وائتلاف النصرة ١٥٦

[٨٣] الجنى الداني ٦٠.

[٨٤] شرح التسهيل ٢٦/١.

[٨٥] ينظر: المصدر السابق

[٨٦] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٦/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٣٧/٢ .

[٨٧] مغني اللبيب ١٤٨/١.

[٨٨] ينظر الإنصاف ٦٤٦/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٣٧/٢ .

[٨٩] مغني اللبيب ١٤٨/١.